اقتصاد

فوق الطاولة

عجز «الراتب» يموّل «الخزينة»..!!

علي نزار الآغا

سؤال مشروع: هل هناك عبارة فقدت محتواها خلال سنوات الحرب على سورية كعبارة «تحسين المستوى المعيشي للمواطنين»؟

لا أظن ذلك أبداً، ففي كل لقاء أو مناسبة أو اجتماع حكومي تقفز هذه العبارة من لسان المسؤولين بشكلها العفوي والفطري، من دون أي حرف زائد أو ناقص. ولا يكاد يخلو أي خبر حكومي رسمي من مانشيت عريض يذكّر بتلك العبارة، حتى بتنا نتوقعها قبل بدء تحرك شفاه أي مسؤول حكومي أمام «المكرفون».

وما دامت الرياضيات هي لغة المنطق، وغيرها؛ أحاديث وقصص مروية هدفها التشويق فقط، نقول للحكومة إن إنجازها الحقيقي يكون عندما تستطيع تحقيق الوفر مع تحسين المستوى المعيشي للمواطن، هذا في الأوقات العادية، أما في زمن الحرب، فيكون إنجازها حقيقياً عندما تحافظ على مستوى عجز مقبول في الموازنة دون تخفيض ملموس في المستوى المعيشي للمواطن.

وهنا، هل تعلم الحكومة أن أرقام موازناتها التقديرية على مدى سنوات الحرب غير مهمة محاسبياً، لأنها ليست غاية بحد ذاتها، وإنما المهمّ هو الأثر الإيجابي لتلك الأرقام «الصمّاء» في استقرار الاقتصاد ومستوى معيشة المواطن.

وهل تعلم أن المحافظة على العجز المحاسبي في نطاق ٢٠ بالمئة، لا يهم بالمنطق الاقتصادي، على حين المهمّ كيف أثر استقرار هذا العجز في حياة المواطنين وعلاقاتهم بالحكومة وببعضهم؟ والأكثر أهمية من ذلك كيف تمكنت الحكومة من المحافظة على استقرار معدل عجز مقبول في زمن الحرب؟ وعلى حساب من؟

هذا ما يجب على الحكومة أن تجيب عنه رياضياً، وليس بالقصص المروية، علماً بأن الأجوبة واضحة للاقتصاديين الموضوعيين، بشهادة الواقع المعيشي ومعدلات زيادة الفقر في البلد والانخفاض المخجل لقيمة قوة العمل التي لم تعد كافية على تأمين أبسط مستلزمات المعيشة.

فجزء مهم من الإيرادات الجارية التي قلصت من مستوى العجز المفترض، ما هي إلا انخفاضات متتالية في مستوى الدعم الذي تقدمه الحكومة للمواطنين، وناجم عن إيرادات الفروقات السعرية نتيجة عملية «عقلنة» للدعم والتكلفة الحقيقية للسلع والمواد التموينية مراعاةً للأثر الحقيقي للسوق في الاقتصاد، ومسايرة التضخم، إلا قوة العمل، فمستثناة من هذه «الإصلاحات السعرية» ومعرضة للضغط اليومي للتضخم، حتى انخفض الدخل الحقيقي إلى أكثر من ٨٠ بالمئة خلال الحرب رغم الزيادات المتكررة في الدخل النقدي، وهذا الانخفاض كان ولا يزال مصدراً رئيسياً لتمويل عجز الموازنة بصورة أو بأخرى.

لذا، لو حرصت الحكومة على تحسين مستوى معيشة المواطن، فلتفكر بأساليب علمية لإصلاح الخلل في موازنتها العامة، لكونها الأداة المالية التنفيذية لسياسات وطموحات الدولة والمجتمع.

الحلقي مرتاح حيال مخزون المشتقات النفطية الإستراتيجي.. ويشيد ببرنامج «مشروع»

الوطن

ناقش مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية يوم أمس العديد من الملفات الخدمية والاقتصادية والمعيشية وأجرى تقييماً لأداء بعض المؤسسات الاقتصادية والخدمية الحكومية ضمن التقييم الدوري لها واتخذ بشأنها القرارات المناسبة التي تساهم في رفع جاهزية المؤسسات وتعزيز مقدراتها على مواجهة جميع التحديات وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين وتعزيز النمو الاقتصادي وتنشيط العمل المؤسساتي. واطّلع رئيس المجلس وائل الحلقي على واقع توزيع مادة المازوت على المواطنين، معبراً عن ارتياحه لتعزيز المخزون الإستراتيجي من المشتقات النفطية وخاصة مادة الفيول.

بعد ذلك قدم الحلقي عرضاً للواقع الاقتصادي والخدمي، مشدداً على اهتمام الحكومة بالصناعات الوطنية وتنميتها، إضافة إلى محاربة كل أنواع التهريب من أجل منع وجود أي سلع مخالفة في الأسواق المحلية من أجل حماية المنتج الوطني.

ووجه محافظة دمشق بضرورة التوزيع العادل لباصات النقل الداخلي على الخطوط مع مراعاة الضغط السكاني لكل منطقة.

وشدد على ضرورة مراقبة مكتبات الجامعة حيث لوحظ ارتفاع كبير في أسعار الخدمات التي تقدمها للطلبة.

وطلب من وزارة الزراعة التشدد في منع التعدي على الحراج والمحافظة على الغابات الطبيعية. مؤكداً أهمية حسن استثمار الثروات الوطنية من خلال التركيز على استثمار الطاقات المتجددة والبديلة.

كما شدد الحلقي على أهمية تفعيل أداء لجنة فحص العاملين وتسهيل الإجراءات أمام الإخوة المواطنين. وطلب من الجهات المعنية توفير وسائط نقل بين جرمانا وصحنايا وأشرفية صحنايا. إضافة إلى التشدد في منع الاستجرار غير المشروع للطاقة الكهربائية.

وأشار الحلقي إلى حرص الحكومة على إقامة مشاريع صناعية إستراتيجية كالإسمنت وغيرها بالتوازي مع تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة لما لها من إثر إيجابي في حياة المواطنين في القرى والأرياف السورية. مبيناً أن برنامج مشروعي الحيوي والتنموي سوف يسهم في تحسين الواقع المعيشي لذوي الشهداء والجرحى والأسر الفقيرة الذين يستحقون منا الكثير. ومؤكداً أن مشاريعنا التنموية تسير بكفاءة عالية في القطاعات كافة وحماية المنتج الوطني ولا سيما الصناعات الإستراتيجية والصغيرة والمتوسطة من خلال القرارات الصائبة التي تنتهجها الحكومة.

وأكد أن انطلاقة هذه المشاريع الحيوية التي شملت المحافظات السورية كافة هي أكبر دليل على أن الشعب السوري العظيم يحارب الإرهاب بيد ويبني باليد الأخرى.

وخلال الجلسة قدم الحلقي عرضاً لنتائج جولته لمحافظة حمص وطرطوس التي تم من خلالها الاطلاع على واقع أداء القطاعات كافة في محافظتي حمص وطرطوس، إضافة إلى التواصل مع الفعاليات المجتمعية كافة، سواء الاقتصادية والخدمية والتجارية والتنموية والمواطنين، الذي يساعد الحكومة على تشخيص الواقع بشكل حقيقي من أجل العمل معاً على تجاوز المعوقات وتذليل الصعوبات كافة والانطلاق إلى فضاءات أوسع في العمل والإنتاج.

وأكد أنه بناءً على توجُّهات الرئيس بشار الأسد وحرصه على تعزيز التواصل مع مكونات المجتمع السوري كافة كانت الجولة التفقدية للحكومة لمحافظتي حمص وطرطوس وتدشين ووضع حجر الأساس للعشرات من المشاريع الخدمية والاقتصادية، حيث بلغت القيمة الإجمالية لها في طرطوس نحو ١٧ مليار ليرة سورية وحوالى ٨ مليارات لمحافظة حمص، إضافة إلى الدعم المالي الذي يساهم في تحسين أداء القطاعات الخدمية والاقتصادية في المحافظتين الذي يؤدي إلى إحداث نهضة اقتصادية وخدمية تنعكس إيجاباً على حياة المواطنين وتولد فرص عمل جديدة تساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والمعيشي لأبناء المحافظتين.

وأكد الحلقي أنه بفضل صمود الشعب السوري المقاوم وانتصارات جيشنا الباسل وقوة وتماسك مؤسسات الدولة استطعنا رغم الحرب الكونية والحصار الاقتصادي الجائر توظيف واستثمار عشرات المليارات من الليرات السورية وحصدنا من خلالها ثمار الخير والعطاء من مشاريع غذائية وصناعية وزراعية وتنموية سوف تساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي للمواطن وإحقاق نهضة شاملة على الصعد كافة.

وفي بداية الجلسة كان رئيس مجلس الوزراء قد حيا الانتصارات الكبرى التي يحققها جيشنا الباسل على الجبهات كافة، مؤكداً أن جيشنا الباسل يسطر ملاحم في الصمود والتقدم ودحر الإرهاب وأن تحريره للمزيد من الأراضي والمناطق سوف يتصاعد وأن الأيام والأسابيع القادمة ستشهد المزيد من الانتصارات وأن النصر الكبير يلوح في الأفق.

كما هنأ جماهير شعبنا والأمتين العربية والإسلامية بمناسبة رأس السنة الهجرية، متمنياً أن يأتي العيد القادم وقد تم تحقيق النصر على الإرهاب ودحر الفكر التكفيري الهدام المجرم الذي يحاول تشويه سمعة الدين الإسلامي الحقيقي المتسامح الذي يدعو للمحبة والسلام والتعاون.

وطلب من الوزارات والجهات العامة كافة متابعة عمل الوزارات والجهات العامة خلال عطلة العيد بهدف مواجهة كل التحديات الطارئة وتأمين مستلزمات صمود شعبنا وجيشنا.

من جهته قدم نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات عمر غلاونجي عرضاً للجهود المبذولة لتعزيز أداء قطاع الخدمات وخاصة لمحافظة حلب.

بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع قانون إلغاء فرع الثانوية المهنية للبريد لدى وزارة الاتصالات والتقانة في المؤسسة العامة للبريد المحدثة بالمرسوم التشريعي رقم ٥ لعام ١٩٦٢ والمعدلة بالمرسوم التشريعي رقم ٤١ لعام ٢٠٠٣ وإنهاء العمل بالأحكام المخالفة، وتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لاستكمال إصداره.

كما بحث المجلس العديد من مشاريع القوانين وبعد دراستها بشكل مستفيض من الوزراء تمت إعادتها إلى مراجعها للأخذ بالملاحظات وإعادة عرضها مجدداً على مجلس الوزراء من أجل استكمال مقومات إصدارها.

٥٠ ألف مواطن اقترض من «التوفير» في ٩ أشهر

الوطن

كشف مسؤول في مصرف التوفير لـ«الوطن» عن منح ٥٠٤٣٢ قرضاً تنموياً منذ بداية العام الجاري (٢٠١٥) وحتى نهاية الربع الثالث منه، بقيمة إجمالية بلغت نحو ١٥,٧ مليار ليرة سورية.

تم منح هذه القروض عن طريق فروع ومكاتب المصرف في المحافظات، حيث كانت حصة دمشق منها ١١٣٢٤ قرضاً بقيمة تجاوزت ٤ مليارات ليرة سورية وطرطوس ١٢١٥٧ قرضاً بقيمة تجاوزت ٣ مليارات و٥٢٤ مليون ليرة سورية واللاذقية ٧٣٨٥ قرضاً بقيمة تجاوزت مليارين و١٨٩ مليون ليرة سورية والسويداء ٥٠٠٩ قروض بقيمة تجاوزت ملياراً و٤٧٨ مليون ليرة وحماة ٥٤١٨ قرضاً بقيمة تجاوزت ملياراً و٦٨٣ مليون ليرة سورية وحمص ٦٠٠٤ قروض بقيمة تجاوزت ملياراً و٨٨٨ ليرة سورية وريف دمشق ١٨١٤ قرضاً بقيمة تجاوزت ٥٣١ مليون ليرة سورية وحلب ٦٩٨ قرضاً بقيمة تجاوزت ٢١٧ مليون ليرة سورية والحسكة ٤٧٣ قرضاً بقيمة ١٣٧ مليون ليرة سورية والقنيطرة ١٣ قرضاً بقيمة تجاوزت ٣,٩ ملايين ليرة سورية ودرعا ١٣٧ قرضاً بقيمة ٣٩ مليون ليرة سورية.

وبلغت قروض المصرف للقطاع العام حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي نحو ١٠,٥٩٩ مليارات ليرة، وذلك بقرض واحد للمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب.

وعن حسابات الودائع من بداية العام الحالي وحتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي أوضح المسؤول أن عدد الحسابات الجديدة لدى المصرف وصل إلى ٣٤٢٤٣ حساباً بعدد، على حين وصل عدد عمليات الإيداع لهذا العام ٩٦٢٦١٦ عملية بزيادة ٧٤٨٨٤ عملية عن عدد عمليات الإيداع لنفس الفترة من العام الماضي.

ووصلت مبالغ الإيداع حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي ٦٨,١٠٥ مليار ليرة سورية بزيادة ١٠,٣٨٨ مليارات عن الفترة نفسها من العام الماضي والتي وصلت إلى ٧٥,٧١٦ مليار ليرة سورية.

كما بلغ إجمالي حجم التعامل للربع الثالث من العام الحالي أكثر من ١٧٢ مليار ليرة مقارنة بـ١٤١ ملياراً في الربع الثالث من العام ٢٠١٤ بزيادة ٣٠,٤٨ ملياراً.

وحسب المسؤول وصل عدد المودعين لدى المصرف حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي ٨٥٩٦٤٢ مودعاً في حين كان عدد المودعين في الفترة نفسها من العام الماضي ٨٤٨٧٠١ مودعاً بزيادة وصلت إلى ١٠٩٤١ مودعاً.

ومن خلال إجراء مقارنة بين إحصائيات الربع الثالث من العام الحالي وبيانات الربع الثالث من العام الماضي يتبين أن هناك فرقاً في عدد الحسابات الجديدة لصالح العام الماضي على حين أنه زادت مبالغ الإيداعات للعام الحالي، كما أن تحليل عدد عمليات الإيداع والاسترداد مؤشر واضح على نشاط سير العمليات المصرفية من قبل زبائن المصرف.

وعن الخطة الإنتاجية للمصرف خلال الربع الثالث من العام الحالي أكد المصدر أنه وحتى تاريخ ٢٠١٥/٩/٣٠ استطاع المصرف تحقيق نسبة تنفيذ ٧٥ بالمئة من خطة الإنتاج المحلي الإجمالي حيث وصل التنفيذ إلى ٩٢٢ مليون ليرة سورية من أصل المخطط له والمقدر بمليار و٢٣٠ مليون ليرة سورية.

كما تم تنفيذ ٧٥ بالمئة من مستلزمات الإنتاج بقيمة تجاوزت ٢٢٧ مليون ليرة سورية من أصل المخطط له والمقدر بأكثر من ٣٠٢ مليون ليرة، ليتجاوز الناتج الإجمالي المحلي المنفذ للمصرف مبلغ ٦٩٥ مليون ليرة سورية من أصل المخطط له المقدر بـ٩٢٧ مليون ليرة وبنسبة تنفيذ ٧٥ بالمئة.

٣٢ مليار ليرة صادرات دمشق الزراعية في ٨ أشهر

علي محمود سليمان

بلغ حجم صادرات غرفة زراعة دمشق منذ بداية العام الحالي ٢٠١٥ وحتى نهاية شهر آب الماضي أكثر من ٢٤٤ ألف طن، بقيمة إجمالية وصلت إلى أكثر من ٣٢,٤١١ مليار ليرة سورية، وتم خلال الفترة المذكورة إصدار ٥٠٥٨ شهادة منشأ.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن رئيس غرفة زراعة دمشق عمر الشالط بأن الصادرات الزراعية السورية مرغوبة في العديد من دول العالم، حيث يعتبر اليانسون والكمون وحبة البركة منتجات سورية مطلوبة في جميع دول العالم حتى إنه يصدر إلى كندا والولايات المتحدة الأميركية وأوروبا والإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى الخضر والفواكه التي تصدر حسب المواسم وعلى مدار العام.

وأوضح الشالط بأن الصادرات الزراعية تحتاج إلى أن تدخل ضمن برنامج تتبع الصادرات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث تم عرضه على مجلس رجال الأعمال والمؤسسات المعنية وتم الحصول على الموافقة المبدئية بانتظار الحصول على موافقة البرنامج، حيث إنه من دون هذه الخطوة فإن تفعيل الصادرات الزراعية لا يكون مكتملاً ولا يتم بصورة صحيحة، معتبراً أن التصدير الحالي عشوائي ولا يتم على أسس دقيقة، مشيراً إلى أهمية تفعيل الاتفاقية التي وقعت مع اتحاد المصدرين السوري.

ولفت الشالط إلى أن هناك مشكلة في تسويق المنتجات وعملية نقلها من مناطق الإنتاج إلى مناطق التوضيب والفرز والتوزيع، ويتم العمل بشكل دائم لإيجاد طرق بديلة وآليات لتسهيل انسياب البضائع والمنتجات الزراعية إلى الأسواق، لافتاً إلى أن إنتاج محافظة ريف دمشق من محصول التفاح يقدر بحوالي ٦٠ ألف طن وهو رقم منخفض مقارنة مع المواسم السابقة والسبب في ذلك يعود لخروج عدد من مناطق زراعة التفاح خارج الخدمة للفترة الحالية من السنة نتيجة لظروف الأزمة الراهنة.

٢٠ ألف «حرامي» سرقوا ٨٤ مليون كيلو كهرباء منذ بداية العام

عبد الهادي شباط

كشف المدير العام لمؤسسة التوزيع في وزارة الكهرباء مصطفى شيخاني أنه تم منذ بداية العام الجاري ضبط نحو ٢٠٥٠٠ حالة استجرار غير مشروع للطاقة الكهربائية تمثل ٨٤ مليون كيلو واط ساعي بطريقة غير مشروعة.

مبيناً أن هذه الاستجرارات تشمل مختلف أنواع الاستهلاك المنزلي والصناعي والتجاري وأن هذه الزيادة في عدد الحالات التي تم ضبطها يعود لزيادة عدد عناصر الضابطة العدلية وتكثيف حملاتهم اليومية في مختلف المحافظات.

وأكد شيخاني أن وزارة الكهرباء تعمل على اتخاذ عدة خطوات لمكافحة هذه الظاهرة على جميع الصعد الإدارية والتشريعية الفنية وخاصة خلال العام الحالي حيث تم إصدار المرسوم ٣٥ الخاص بمكافحة الاستجرار غير المشروع الذي تضمن أمرين مهمين الأول التشدد بالعقوبة الجزائية والثاني زيادة قيمة الطاقة المستجرة بشكل غير مشروع، إضافة إلى منح وزارة الكهرباء والجهات التابعة لها الصلاحية بإغلاق أي منشأة تقوم بالاستجرار غير المشروع سواء كانت (تجارية- صناعية- سياحية) لمدة أقصاها ١٥ يوماً وهو ما يشكل عامل رادع للمشتركين من أصحاب المنشآت الصناعية والحرفية والسياحية في الامتناع عن القيام بهذه الظاهرة، إضافة إلى إحداث مديرية خاصة لمتابعة ومكافحة الاستجرار غير المشروع.

وفي الجانب الفني بيّن المدير العام أنه تم تأمين عدادات كهربائية بمختلف الأنواع ويتم توزيعها على شركات الكهرباء في جميع المحافظات وهو ما يؤدي إلى عدم بقاء أي مشترك من دون عداد وأن هذه العدادات تتميز بأنها إلكترونية وتحتوي على برامج تسجل أي تلاعب يمكن أن يحدث عليها، إضافة إلى أنه تم مؤخراً تشكيل لجان رقابية لمتابعة وتدقيق عمل المؤشرين ومدى التزامهم في تسجيل التأشيرات الدقيقة والصحيحة من خلال العدادات كونه مرتبطاً بموضوع الاستجرار غير المشروع وأن هذه اللجان باشرت عملها وتقوم بحملات رقابية على المؤشرين ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق جميع العاملين المقصرين.

ونوه شيخاني بحالة التنسيق التي تجريها وزارة الكهرباء مع بقية الوزارات المعنية حيث قامت وزارة الداخلية بإصدار تعليمات لجميع الجهات الأمنية التابعة لها في المحافظات لمؤازرة عناصر الضابطة العدلية وكذلك أصدرت وزارة العدل التعليمات اللازمة للتشدد بموضوع الاستجرار غير المشروع وأن العامل الأهم يبقى رفع وعي المواطن بالأضرار التي تحدثها ظاهرة الاستجرار غير المشروع لجهة زيادة ساعات تقنين الكهرباء وخاصة أنه من المعروف أن المواطن الذي يلجأ إلى الحصول على الكهرباء بطريقة غير شرعية يزداد استهلاكه أضعاف حاجته الفعلية وهو ما يكلف الدولة أعباء كبيرة وخاصة لجهة الأضرار التي تلحق بمكونات الشبكة من احتراق المحولات والكابلات ومحطات التحويل.

وكانت وزارة الكهرباء أصدرت أمس التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم ٣٥ الخاص بمكافحة الاستجرار غير المشروع، ومن أهم التعليمات قطع التغذية الكهربائية عن كل من يستجر الكهرباء بشكل غير مشروع لأغراض منزلية والتشدد في حال كان المستجر عاملاً في الجهة المعنية بالاستثمار أو أي جهة عامة أخرى واستغل وظيفته لارتكاب جرم الاستجرار غير المشروع للكهرباء أو أعاق كشفها أو ملاحقتها.

إضافة إلى تضمين التعليمات فترة سماح لمدة ٦ أشهر لقبول طلبات المخالفين والراغبين بعمل تسوية في الشركة المعنية بالاستثمار.

هل سيسمح «المركزي» للمصارف الخاصة بشراء القروض المتعثرة من «العامة»؟ الجواب عند اللجنة الاقتصادية

محمد راكان مصطفى

كشف وزير السياحة بشر اليازجي لـ«الوطن» عن انعقاد اجتماع مع ممثلين عن وزارة المالية ومصرف سورية المركزي والمصارف، لإيجاد حلول لمشاكل المشاريع المتوقفة والمتضررة، وذلك ضمن متابعة تنفيذ قرار اللجنة الاقتصادية الخاص بموضوع إعادة تأهيلها وتشغيل هذه المنشآت إن كان من خلال قروض ميسرة، أو وفق مبدأ التشاركية.

وبين يازجي أن اللجنة خلصت إلى وضع توصيات سيتم رفعها للجنة الاقتصادية بعد دراستها من مصرف سورية المركزي، ومن هذه التوصيات اقتراح أن يتم تعديل بعض قرارات المصرف المركزي مثل السماح للمصارف الخاصة بشراء القروض المتعثرة من المصارف العامة، بحيث يقوم المصرف الخاص وفق ضمانات محددة بشراء القرض من المصرف العام، وهناك اقتراح بضمان القروض المتعثرة لدى المصارف العامة بوضع ودائع تعادل قيمتها.

مضيفاً: إنه تمت التوصية أيضاً بتأسيس شركة خاصة قابضة من المصارف المعنية والمستثمرين بنسب أسهم خاصة لبعض المشاريع المتعثرة، وتم عرض أن يكون هناك ملتقى خاص بالمشاريع المتعثرة تحت عنوان «المشاريع الخاصة»، بحيث يتم خلال الملتقى إيجاد شريك خاص للمشروعات المتوقفة أو من خلال إيجاد شريك يقوم بشراء القرض من المصرف العام وفق اتفاق يضمن الرضا لكلا الطرفين.

ومن التوصيات أيضاً اقتراح إصدار مرسوم لجدولة القروض مع إعفاء هذه القروض من الفوائد وغرامات التأخير، وهو بحاجة إلى دراسة لمعرفة العبء المتحقق على الدولة نتيجة لهذا المرسوم، وهناك اقتراح بإصدار مرسوم لتجميد الفوائد والغرامات خلال فترة الأزمة.

ومن التوصيات التي ذكرها الوزير لـ«الوطن» أن يتم السماح لمنشآت المشاريع المتعثرة بالانتقال إلى شركات مساهمة من خلال إصدار تشريع يعفيها من رسوم التحول من خلال الإعفاء من الرسوم المحددة الخاصة بهذا الاجراء.

وبالنسبة للمشاريع التي وصلت نسبة إنجازها إلى نسبة كبيرة أو بعض المشاريع التي يتم اعتبارها استراتيجية أوضح يازجي أنه من الممكن أن يتم منحها قروضاً إسعافية من المصارف لإكمال إنجاز هذه المشاريع ووضعها في الاستثمار، وفق معايير يتم تحديدها على أن تكون مشاريع استراتيجية وصلت نسبة انجازها إلى ٩٠ بالمئة بشروط إقراض ميسرة وبفائدة منخفضة وفترة سماح أكبر إلى حين وضعها بالاستثمار.

كما تتم التوصية بالإسراع بتأسيس مؤسسة لضمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقوم وزارة الاقتصاد بالعمل على ملفها لما قد يساهم ويساعد في حل بعض الاشكاليات لهذه المشاريع المتوقفة، كما تم التوصية بتفعيل أنظمة المصارف الإسلامية بحيث يتم السماح لها بالمشاركة بالتملك، وأوصت اللجنة بتعديل قراري المصرف المركزي رقم ٥٧٩ و٩٠٢ للحد من ضوابط إعادة الجدولة وخاصة في موضوع فترات السماح.

وأكد الوزير يازجي وجود إقبال كبير على موضوع المشاريع السياحية من المستثمرين أو من المواطنين الراغبين باستثمار أموالهم وخاصة على منشآت الإقامة، مؤكداً عدم وجود أي غرفة شاغرة في الفنادق في المدن السياحية، وهذا يترافق مع أرباح يتم تحقيقها من المستثمرين، وأن التحدي الأكبر هو تعثر الاستثمار السياحي.

وأوضح يازجي أن جهود الوزارة موجهة في عدة محاور منها محور المشاريع المتوقفة التي لم تكتمل والواقعة في المناطق الآمنة والتي يتم فسخ عقودها. مؤكداً قيام الوزارة بفسخ بعض العقود، وبعض العقود التي في طريق الفسخ أيضاً.

المحور الثاني هو المشاريع المتوقفة في المناطق غير الآمنة والتي تم إعطاؤها فترة سماح، أما المنشآت المتوقفة بسبب القروض المتعثرة فقد تم تقسيمها إلى شرائح مع مراعاة كل حالة على حدة، وأن هذا التوجه يشمل المشاريع الحكومية المتعاقد عليها ومشاريع الاستثمار والمشاريع الخاصة. إضافة إلى العمل على مشروع الاستثمار السياحي وإعداد المشروع الوطني لتشجيع وتطوير الاستثمار السياحي في سورية بتضمين عدد جيد من المشاريع الجاذبة الصغيرة والمتوسطة والترويجية الكبرى.